

مختصر غنية
المتملي في شرح
منية المصلي
(فصل في أحكام الحياض دراسة وتحقيق)

م.م. أحمد رشيد ثميل

كلية العلوم الإسلامية – جامعة الأنبار
isl.ahmedrt@uoanbar.edu.iq

الخبير اللغوي
أ.م.د. جاسم محمد سهيل

Issn : 2071-6028



المقدمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على اشرف خلقه، وعلى من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسنده، وعلى من هم تبعاً لسنة، وعلى من سار على أثره إلى يوم الدين وبعد .

فان أحكام الحياض فصلا من فصول كتاب مخطوط في الفقه الحنفي، اخترته بحثاً لبيان مياه الحياض، وأنواعها، وأحكامها، أسأل الله تعالى ان يوفقني في إخراجها على الوجه السليم ، فما كان فيه من خلل أو زلل فهو من نفسي ، ومن الشيطان، وما كان فيه من صواب فمن الله أسأله التوفيق .

الفصل الأول

المطلب الأول

دراسة حياة مؤلف (منية المصلي)

أولاً : اسمه ولقبه ، ولادته .

١- اسمه ولقبه : الإمام الشيخ محمد بن محمد بن علي أبو عبد الله ، سديد الدين ^(١) ، ويلقب بالكاشغري ^(٢) .

٢- ولادته : ولد سديد الدين في كاشغر ^(٣) .

ثانياً : رحلاته في طلب العلم ووفاته .

كان الإمام سديد الدين الكاشغري حنفي المذهب ، وكان مفسراً ، وصوفياً ، واعظاً ، لغوياً ، نحوياً ^(٤) .

بدأت رحلته الى مكة عندما قصدها حاجا ، فاقام فيها أربع عشرة سنة أخذ العلم على يد أكابر علمائها في تلك الفترة ^(٥)، ثم بعد ذلك رحل الى اليمن ؛ وكان عارفاً بالنحو واللغة، واخذ التفسير والوعظ على القاضي بهاء الدين في المدرسة المظفرية بتعز ^(٦) واتخذ أراضي في ساحل موزع ^(٧) وغرس فيها نخلاً كثيراً يختلف إليه في أيام ثمره ثم يعود إلى مدينة تعز ^(٨) .

وفاته : توفي سديد الدين الكاشغري في ساحل موزع سنة (٧٠٥هـ) ^(٩) .

ثالثاً : مؤلفاته .

تكاد اكثر الكتب والمراجع ، تجمع على أن الشيخ سديد الدين الكاشغري ليس له إلا عدد

قليل من المؤلفات منها :

١- منية المصلي وغنية المبتدي في الفروع : وهو كتاب معروف متداول بين الحنفية ،



- شرحه الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي ، فألف شرحاً جامعاً كبيراً في مجلد سماه غنية المتملي فاقبل عليه الناس وتلقوه بالقبول (١٠)
- ٢- مجمع الغرائب ومنبع العجائب: يدخل في أربع مجلدات، صنفه عندما كان بمكة (١١) .
- ٣- طلبه الطلبة في طريق العلم لمن طلبه (١٢) .
- ٤- أختصر كتاب أسد الغابة في معرفة الصحابة (١٣) .
- ٥- له كتاب تاج السعادة (١٤) .

المطلب الثاني

حياة مؤلف : مختصر غنية المتملي في شرح منية المصلي

أولاً: (اسمه لقبه، ولادته)

اسمه ولقبه : هو الإمام الشيخ الفقيه العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي ثم القسطنطيني (١٥) الحنفي (١٦) .

ولادته : لم أجد مصدراً من المصادر التي راجعتها يذكر سنة ولادته ، وإنما يذكرون سنة وفاته وعدد السنين التي عاشها فتكون سنة ولادته (٨٦٦هـ) تقريبا بعد ان نعرف ان وفاته كانت سنة (٩٥٦هـ) عن عمر يناهز التسعين عاما (١٧) .

ثانياً: رحلاته في طلب العلم .

تعد الرحلة في طلب العلم أمراً مهماً وأساسياً ، لتكوين الثروة الفكرية ، لذلك طفق شيخنا (إبراهيم الحلبي رحمه الله) بالرحلة ليروي ظمأه .

لقد كان رحمه الله من مدينة حلب وقرأ هناك على علماء عصره ، وغرف منها ما اراد ثم رحل إلى مصر ثم رحل إلى بلاد الروم وتوطن القسطنطينية ، وأخذ العلم أيضا عن المشايخ الذين كانوا فيها ، ثم صار إماماً وخطيباً في جامع السلطان (محمد خان) يعلم الناس ما تعلمه وينشر شرع الله في أرضه وبين خلقه ، وبقي هكذا إلى أن مات رحمه الله وهو على تلك الحال من المثابرة في طلب العلم والاجتهاد والتفاني في دين الله والدفاع عنه (١٨) .

ثالثاً : مكانته العلمية .

مما لا شك فيه أن ابراهيم الحلبي _ رحمه الله _ بترائه الضخم ، وما خلفه لنا من مؤلفات تعكس لنا صورة واضحة عن القيم العلمية التي كانت في عصره . ومقدرته الفائقة في البحث والتنقيب والبسط والايضاح ، وهذه السمة هي أبرز ما يمكن ان يتسم بها الباحث الدقيق وهو ما أشار اليه العلماء في الثناء على المترجم ، فقد قال الكثير في



حقه (انه شيخ صالح ، عالم، زاهد ، كامل الخير ، الجيد ، المقرئ المجدد)^(١٩) .

رابعاً: شيوخه وتلامذته ووفاته

شيوخه :

إن شخصية عظيمة مهمة ، كشخصية (ابراهيم الحلبي) رحمه الله ينبغي أن لا يكون فيها غموض ، فكل من ترجم له يذكر انه قد أخذ العلم عن علماء عصره بيد أني وبعد البحث الطويل والمتابعة المتواصلة لم اعثر على اسماء مشايخه .

تلامذته :

وكل ما عثرت عليه في كتب من ترجم له هو ذكر تلميذ واحد من تلامذته وهو علي بن عبد الله الحلبي المتوفى سنة (٩٦٧هـ) وسبب ذكره هو ان هذا التلميذ قام بشرح كتاب شيخه إبراهيم الحلبي، والمسمى بـ (ملتقى الابحر في الفروع) وكل ما ذكره عنه هو اسمه ووفاته ، والكتاب الذي قام بشرحه^(٢٠) .

وفاته :

كانت وفاة العلامة ابراهيم الحلبي سنة (٩٥٦هـ) عن عمر يناهز التسعين عاماً^(٢١) .

خامساً: مؤلفاته .

لم يكن الشيخ ابراهيم الحلبي رحمه الله يهتم بشيء بقدر اهتمامه بالعلم والعبادة والتصنيف والكتابة^(٢٢) فكان كل انشغاله بالعلم وبذله الجهد فيه، فعنى بالتصنيف عناية كبرى ، وهو مكثرفي مؤلفاته، ذو أسلوب واضح وسهل .

ومن اهم مؤلفاته :

١- (غنية المتملي في شرح منية المصلي) في الفقه الحنفي ، ما أبقى شيئاً من مسائل الصلاة إلا اوردها فيه مع ما فيها من الخلافات وعلى احسن وجه والطف تقرير ، وهو كتاب مهم جداً لكل طالب ومتعلم^(٢٣) وتعرف بـ(حلبي كبير) .

٢- اختصر (غنية المتملي في شرح منية المصلي) وتعرف بـ (حلبي صغير) التي انا بصدد تحقيق هذا الفصل منها^(٢٤) .

٣- (ملتقى الابحر في فروع الحنفية)^(٢٥) جعله مشتملاً على مسائل (القدوري والمختار والكنز والوقاية) بعبارة سهلة واضحة ، وأضاف اليه بعض ما يحتاج إليه من المسائل المجمع عليها ، ونبذة من الهداية وقدم من أقاويلهم ما هو راجح ، وقد انهى تأليفه في سنة (٩٢٣هـ) شرحة تلميذه الحاج علي الحلبي (ت ٩٦٧هـ)^(٢٦) .



- ٤- اختصر (الجواهر المضيئة) واقتصر على من له تصنيف (٢٧).
- ٥- أختصر كتاب (فتح القدير شرح الهداية) ذكر فيه المؤاخذات على ابن الهمام وانتقد عليه في بعض المواضع انتقادات لا بأس بها (٢٨).
- ٦- (تحفة الأخبار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار) في الفقه الحنفي (٢٩).
- ٧- (تسفيه الغبي في تكفير ابن عربي) (٣٠).
- ٨- تلخيص (الفتاوى التاتار خانية) في الفقه الحنفي لخصه في مجلد وانتخب منه ما هو غريب أو كثير الوقوع وليس في الكتب المتداولة والتزم بتصريح أسامي الكتب (٣١).

المطلب الثالث

اسم الكتاب ،توثيق نسبه،سبب تأليفه

أولاً :اسم الكتاب .

عندما اتكلم عن غنية المتملي فانني أتكلم عن مختصره ؛لأن اثبات اسم كتاب الغنية هو اثبات للمختصر ولذلك أجد ان أغلب من ترجم لإبراهيم الحلبي رحمه الله وذكر مصنفاته يذكر أولاً كتاب (ملتقى الأبحر) ثم يذكر (غنية المتملي في شرح منية المصلي) الشرح الكبير أو حلبي كبير هكذا يسمى والذي اقوم بتحقيق جزء من مختصره المسمى (مختصر غنية المتملي في شرح منية المصلي أو حلبي صغير)(٣٢).

ثانياً : توثيق نسبه :

وأما نسبه فمن المتفق عليه بين من ترجم للشيخ إبراهيم الحلبي رحمه الله وغيره من المؤلفين نسب هذا الكتاب اليه رحمه الله...ويمكننا أن نستدل على صحة نسبه إلى الشيخ بأدلة منها :

١- ما ذكر في مقدمة الكتاب من قوله (وسميته مختصر غنية المتملي في شرح منية المصلي).

٢- ما صرح به النساخ من قولهم (هذا حلبي صغير على الشرح الكبير غنية المتملي في شرح منية المصلي) للشيخ إبراهيم الحلبي رحمه الله .

ثالثاً : سبب التأليف :

أما أسباب تأليف الكتاب ، فقد ذكرها المؤلف في مقدمة كتابه منها :



- ١- ضعف الهمة لطلب العلم لدى الكثير من الطلبة .
- ٢- ضخامة كتاب غنية المتملي في شرح منية المصلي الذي يشق حمله على الطلبة ، ولغيرها من الأسباب التي دفعته على تأليفه ليكون مختصراً .

المطلب الرابع

منهجه ومصادره

أولاً : منهج المؤلف في الكتاب

حاول المؤلف رحمه الله أن يذكر اغلب مسائل الصلاة ويوردها في هذا الكتاب جامعاً أقوال العلماء ، وتفاصيل آرائهم مع ذكر الخلاف ، والراجح من أقوالهم ، واعتمد أيضاً على مشهور الأقوال الجارية في المذهب الحنفي ، ونظم المسائل الواقعة تحته تنظيماً محكماً ومنسقاً ، في لغة تميل الى اليسر وتجاوئ التعقيد وقد افلح المؤلف رحمه الله في تنظيمه لهذا المؤلف .

ثانياً : المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه .

اعتمد المؤلف رحمه الله على مصادر عديدة ، وكثيرة جداً ، سواء منها المعروفة والمشهورة من بين الكتب الفقهية عند الأحناف ، أو التي لم تعرف إلا عند القليل من الناس ، وقد أشار المؤلف في مقدمة كتابه إلى أهم الكتب التي أعتمدها (بعد كتاب الله وسنة نبيه) .

نبين منها :

- ١- الأجناس في الفقه الحنفي لمؤلفه: أبي العباس أحمد بن محمد الناطفي الحنفي توفي سنة ٤٤٦ هـ والكتاب مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (٣٦٣٤) مجاميع .
- ٢- الذخيرة البرهانية للشيخ الإمام: برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة النجاري ، والكتاب مخطوط في المكتبة القادرية تحت رقم (ف ٢٧١ - س ٧١٥ فقه حنفي) . ولم يوجد منها إلا الجزء الثاني والثالث .
- ٣- الفتاوى الخانية،لقاضي خان وهو فخر الملة والدين محمود الأوزجندي وهو من أهل الترجيح وكتابه من أوضح الكتب التي يعتمد عليها توفي سنة (٥٩٢ هـ)والكتاب مطبوع طبعة قديمة بدون طبعة وسنة طبع -بمصر .
- ٤- المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين محمود بن احمد بن عبد العزيز



بن مازة النجاري الحنفي المتوفى سنة ٦١٦ هـ. والكتاب مخطوط في مكتبة
الاقواق العامة ببغداد تحت رقم (٣٦١٨) .

٥-النوادر لمحمد بن الحسن الشيباني رواها عنه تلامذته منهم هشام بن رستم
وابن سماعة والمعلى وغيرهم وسميت باسمائهم ،ينظر:كشف
الظنون، ج٢ ص١٩٨١ المصطفى ابن عبد الله المشهور بحاجي خليفة اعادة
طبعه بالاقوسيت مكتبة المثنى ببغداد .

المطلب الخامس

وصف النسخ الخطية

توجد للكتاب نسخ خطية ومطبوعة كثيرة جداً فكل من يبحث في المكتبات يلمس
هذا الأمر حقيقة، وبعد إطلاعي على النسخ استقر اختياري على ثلاث نسخ وهي:
١-النسخة التي رمزت لها ب(أ)جعلتها الأصل؛ لأنها مطبوعة وكاملة غير ناقصة
مقارنة بالنسخ الأخرى غير محققة.

عدد صفحاتها(٢٦٩) صفحة.

عدد اسطر الصفحة:(٢٩). سطرًا.

تأريخ الطبع ١٣٢٥ هـ.

٢-النسخة التي رمزت لها ب(ب)جيدة وبخط واضح وهي نسخة كاملة غير ناقصة .
ناسخها:الملا محمد علاوي سبته.

عدد أوراقها:(١٤٧)ورقة.

عدد أسطر الصفحة (٢٣) سطر.

معدل كلمات السطر:(١٥)كلمة تقريباً.

مقاسها(١٥,٥×٢١).

٣-النسخة التي رمزت لها ب(ج)جيدة وبخط واضح وهي نسخة كاملة غير ناقصة .
ناسخها:عبد الفتاح ابن اسماعيل.

عدد أوراقها:(١٤٤)ورقة.

عدد أسطر الصفحة (٢٣) سطر.

معدل كلمات السطر:(١٤)كلمة تقريباً.

مقاسها(١٥×٢١).

المطلب السادس



منهجي في التحقيق

- ١- قمت بنسخ المخطوط ومقابلة مانسخته مع النسخ الأخرى التي حصلت عليها ، فعند حصول سقط في إحدى النسخ أثبتته من النسخ الأخرى، ان كان الكلام يستقيم به ،وأضعه بين معقوفين منفردة هكذا ، [] ، وأشير الى ذلك في الهامش ،وان كان لا يستقيم معه الكلام أرفعه واضعه بين معقوفين في الهامش وأذكر بأنه زيادة في هذه النسخة .
- ٢- وضعت نص منية المصلي بين قوسين هكذا (وتجاوز الطهارة) .
- ٣- عند الانتهاء من نسخ صفحة من المخطوط الأصل أضع رقم الصفحة ورمز المخطوط داخل قوس عند آخر كلمة من الصفحة المنتهية هكذا ، (م٣) .
- ٤- عند الاختلاف في الجمل واللفظ أخذت اللفظ الذي هو أصح أو أقرب إلى الصواب ، وأشير إلى المخالف في الهامش .
- ٥- وثقت ما عراه المؤلف من قول أو ذكر كتاب معين إلى مظانها في كتب الفقه علماً ان الكثير من مصادره مازالت مخطوطة .
- ٦- عرفت بالمصطلحات والكلمات الغريبة التي تحتاج إلى تعريف في الهامش .
- ٧- ترجمت للأعلام الموجودة في نص المخطوط عند ذكر العلم أول مرة في الهامش .
- ٨- عملت فهارس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في التحقيق .
- ٩- ترجمت للكتب التي اعتمد عليها المؤلف في الهامش .
- ١٠- اثبت الترجم على الأعلام الذين ذكروا في المتن .



والماء الراسك دال الأصل عندنا ان الماء الراكد اذا لم يكن عشرا في عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لك مطلقا وللشافعي واحد في القلتين فما فوقه والدلائل تقرنها في الشرح (الحوض اذا كان عشرا في عشر) اي طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ان كان مربعا واما ان كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة وثلاثون ذراعا (و) اما عمقه فاختار ما (لا ينحسر) اي لا ينكشف ارضه (بالغرف) وقيل ان لا تصيب يلامفترف الارض وقيل قد اربع اصابع مفتوحة والمراد بالذراع ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع قائمة في القبضة الاخيرة وقيل يعتبر في كل قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر بناء في الشرح ٩ واذا كان الحوض بالعفة المذكورة (فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة اذا لم ير لها اثر اذا كانت النجاسة مرئية) هكذا وقع في نسخ المتن والصواب اذا كانت النجاسة غير مرئية فكانت لفظت غير سقطت من الكتاب وشاعت بها النسخ (وبعضهم) وهو بعض مشايخ العراق (قالوا) في غير المرئية (يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض الصغير) كما في المرئية اذ لا فرق بينهما الا في اللون والنجاسة ليست اللون والحوض الصغير خمس في خمس فادونها (وبعض مشايخ بخارى توسعوا فيه وجعلوه كالماء الجاري لموم البلوى) وفرقوا بان المرئية بقاؤها متيقن بخلاف غير المرئية لاحتمال انتقالها فلا يتنجس من الماء شيء بالشك (وبنتى على هذا) اي تأثير الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه (اذا غسل) المتوضي (وجهه في حوض كبير) وهو العشر في العشر فصاعدا (فقط من غسالته في الماء فرغم) الماء ثانيا (من موضع الوقوع قبل التحريك) هل يجوز ام لا (قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز) لان عنده التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايما في الماء فيصير مغلوبا (ومشايخ بخارى قالوا يجوز لموم البلوى) لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس (وعلى هذا الحكم القياس) اي يقاس (ما اذا كان الرجال صفوفات يتوضون من حوض كبير جاز) على قول مشايخ بخارى وعابده العمل (وفي اجناس الناطق ان من اغتسل من حوض كبير فلا خير ان يتوضأ من ذلك المكان) بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجاري في استهلاك الماء المستعمل

الصفحة الأولى من النص المحقق من النسخة (أ)



يزول بالادخال فلا فرق بين الكافر والمسلم وقد حققناه في الشرح ٤ (ولو
ادخل التسبي يده في الاناء) ان علم انها طاهرة بان كان معد من يراقبه (جاز)
التوضوء بذلك الماء (وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك
لا يتوضأ به استحسانا) اي لاجل التنزه والاحتياط (ولو توضأ به جاز)
لانه لا يتنجس بالشك (حوض الحمام اذا تنجس يطهر اذا خرج مثل ما كان
فيه مرة واحدة) وقد تقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وان
اختار انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب وبقيض من الحوض
لانه صار جاريا (ولو ادخل المتوضي رأسه في الاناء بنية المسح او) ادخل
(خفيه) فبده (بجوز) "مسح (بالانفاق) والمشهور عن محمد انه لا يجوز
(و) لكن (لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف) خلافا لمحمد وتحققه في الشرح ٨

الصفحة الأخيرة من النص المحقق من النسخة (أ)



عشر في عشر يتجس بوقوع الجنابة فيه وان لم يغيره فيه فترها خلافا للمالك مطلقا
 وانما نفي ما عهد في الفلتين في افوجه والدليل قرنا عما في الشرح لكونها اذا كان
 عشر في عشر في قوله عشرة اذ يع وعرضه كذلك فيكون وجهه الماء مائة ذراع ويجزئه
 ابعين ان كان مربعاً وانما ان كان مدوراً فالأصح ان جوانبه ستة وثلاثون وانما يحتمل
 فالختماء والاضراس لا ينكشف ارضيه بالغرف وقبل ان لا يصيب رداء المفترق في عرض
 وقبله مائة اصابع مفترقة والمراد بالذراع ذراع الكبرياء وهو سبع قبضات
 فنظف وقبله مائة اصابع قامة في القبيضة الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل يستر في كل
 زلزال ومكثون ذراعهم وفيه لعلو ببناء في الشرح واذا كان الجوض من القسفة المذكورة
 فهو كغيره لا يتجس بوقوع الجنابة اذا لم يربحها اغراضا كانت الجنابة حرة في مكانه او وقع
 في نوح المتى والتواب اذا كانت الجنابة غير مرتبة فكان لفظة غير سقطت من اجابات
 وشانت بعد الشرح وبعضهم وهو بعض مشايخ العراف قالوا في غير المرتبة يتجس
 ما حول الجنابة مقدرا وجوض صغير كما في المرتبة اذا فرقت بينهما انما في التون والجنابة
 ليست لتون والحدوث الغريبين في طيبة تمامها وبها وبغير مشايخ بخاري في قوله
 وجعلوه بالبحر في اليوم البتوي وقرينة ايات العربية بقرينة وحاشيتهم بخلاف غير
 المرتبة لاستعمال اسمها فلا يتجس من الماء شئ بالشك وبني على هذا اي على ما تغير

الصفحة الأولى من النص المحقق من النسخة (ب)



لو ادخل كفاً او انصبها في الماء لا يتنجس اذا لم يكن على ايديه
 حة حقيقته هذا في النسيان سلم لانهم ليس عليهم حدث وانما في الكفار
 في ايديهم حدث يزول بالادخال فلا فرق ومذحققاه في الشرح ولو ادخل
 قصبتي يده في النار ان علم انها طاهرة بان كان معه من براقه جاز الوضوء
 بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك لا يوضأ به استحساناً
 في الاجل التشرية والاحتياط ولو نسيه جاز لانه لا يتنجس بالشك حوض الحمام
 ان تجلس به اذ اخرج منها ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الحكيم عليه في فضله
 وهو لغرض التفسير وانما انما انما به من يجرد ما يدخل الماء من الانبوب وبقيض
 من الحوض لا ينجس جارية ولو ادخل الموضي رأسه في الانبار بلبية المسح او ادخل
 حذية نية بنية بجز المسح بالانفان والشم من ردهم من غير ان يمسوا بالارض
 انما مسواً يندابى يومسحواً فاما عهد وتدقيقه في الشرح فتسأل في المسح

الصفحة الأخيرة من النص المحقق من النسخة (ب)



الرائد الاصل عندنا ان الماء الرائد اذا لم يكن عشر في عشر يتجنس بوضع النجاسة
 فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لك مطلقا وللشافعي واحد في العليتين فافرق
 والدليل قرناها في الشرح الحوض اذا كان عشر ان عشر اى طوله عشرة اذرع
 وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وهو اربعة اربعمائة ان كان مرتعا واما ان
 كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة وثلاثون واما عمقه فالمتحار ما لا يتجرس اى
 تكشف ارضه بالغرف وقيل ان لا تتحجب يد الغرف الارض فيل يدر اربع اصابع
 مفضلة والمراد بالذراع ذراع الكعبين وهو سبع قبضات فخطه وقيل مع اصبع قائمه
 في القبضة الاخيرة وقيل ان كل قبضة وقيل يعتبر في كل زمانه ومكان ذراعهم ودينه
 فخطه يتناهى في الشرح وان كان الحوض بالصفحة المذكورة فهو كغيره لا يتجنس بوضع
 النجاسة اذ لم يزلها اذ اذ كانت النجاسة مريية كذا في شرح الآيات
 والضميمة اذا كانت غير مريية فكانت لفظه غير سقطت من قوله الكاتبة وضاعت
 بها النسخ وبعضهم وهو سراج العراق قالوا ان غير المريية يتجنس ما حول النجاسة
 عند ارضه صغير كما في المريية اذ لا فرق بينهما الا في اللون والنجاسة ليست للون
 والحوض الصغير جنس في نفس فادورها وبعض مشايخ بخارى توسعوا فيه وجعلوه
 كما بخارى لعموم البلوى وفرقا بان المريية بقاؤها متيقن بخلاف غير المريية لاختلاف
 انتقالها فلا يتجنس من الماء شيئا بالشك ويبني على هذا اى على تأثر الواقع
 في الحوض في موضع الوقوع او عدسه اذا غسل المتوضي ووجهه حوض كبير
 وهو المشرك المشد عنها عند سقوطه من غسالته في الماء فترفع الماء ثانيا
 من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ان لا قالوا على قوله اى يوسف لا يجوز
 استعماله حتى يحرك لان عند التحريك سقطت الجبروت المتعلقات
 في الماء فيصير ماء ربا وشاخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى كثرة وقوعه
 لكثرة الناس وعلى هذا الحكم القياس اى يشاء ما اذا كان الرجل صوفيا
 من حوض جبراز على قوله سراج بخارى وعليه العمل في نجاساتنا

الصفحة الأولى من النص المحقق من النسخة (ج)



الاثناء للاغتراف او لرفع الكوز لا يصير به الماء مستعملا للضرورة ولم يذكروا
 خلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار والصبيان ايديهم في الماء لا يتنجس اذا لم
 يكن على ايديهم نجاسة حقيقية هنا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث واما
 الكفار ففي ايديهم حدث يزول بالادخال فلا فرق وقد صفتناه في الشرع ولو
 ادخل الصبي يده في الاثناء ان علم انها طاهرة بان كان معه يرافقه جاز الوضوء بذلك
 الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك لا يوضأ به استحسانا اي
 لاجل التره والاحتياط ولو قوضا به جاز لانه لا يتنجس بالشك قوضا كما اذا
 تنجس بطهران اخرج مثل ما كان فيه حرقه واحسنه وتقدم الكلام في شذو وهو قوض الصبي
 وان المختار انه يظهر كجوده ما يدخل الا من الابواب وينقي اخوض لانه صار جاريا ولو
 ادخل الوضوء رأسه في الاثناء نية المسح او ادخل فنيه فنية يجوز المسح بالانقاء كما
 والمسته به بغيره انما يجوز ونحن لا يصير الماء مستعملا عند الي يوسف خلافا للمجول والحقبة

الصفحة الأخيرة من النص المحقق من النسخة (ج)



النص المحقق

أحكام الحياض

والماء الراكد الأصل عندنا^(٣٣)، أن الماء الراكد إذا^(٣٤) لم يكن عشراً في عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه، وإن لم يظهر فيه أثرها خلافاً لمالك^(٣٥) مطلقاً، وللشافعي^(٣٦)، واحمد^(٣٧)، في القلتين فما فوقها، والدلائل قررها في الشرح^(٣٨). (الحوض إذا كان عشراً في عشر) أي طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه أربعين إن كان مربعاً، وأما إن كان مدوراً فالأصح أن جوانبه ستة وثلاثون [ذراعاً]^(٣٩)، (و) أما عمقه فالمختار ما (لا ينحسر) أي لا ينكشف أرضه (بالغرف)، وقيل أن لاتصيب يد المغترف الأرض، وقيل قدر أربع أصابع مفتوحة، والمراد بالذراع ذراع الكرياس وهو سبع قبضات فقط، وقيل مع إصبع قائمة في القبضة الأخيرة، وقيل [يعتبر]^(٤٠) في كل قبضة، وقيل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر بيناه في الشرح. وإذا^(٤١) كان الحوض بالصفة المذكورة (فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة إذا لم ير لها أثر إذا كانت النجاسة مرئية)، هكذا وقع في نسخ المتن^(٤٢). والصواب إذا كانت النجاسة غير مرئية فكانت لفظة غير سقطت من [قلم]^(٤٣) الكاتب وشاعت بها النسخ، (وبعضهم) وهو بعض مشايخ العراق (قالوا) في غير المرئية (يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير) كما في المرئية، إذ لافرق بينهما إلا في اللون، والنجاسة ليست اللون والحوض الصغير خمس في خمس فما دونها، (وبعض مشايخ بخارى^(٤٤) توسعوا فيه وجعلوه [كالماء]^(٤٥) الجاري^(٤٦) لعموم البلوى^(٤٧)، وفرقوا بان المرئية بقاؤها متيقن بخلاف غير المرئية لاحتمال انتقالها فلا يتنجس من الماء شيء بالشك. (ويبتنى على هذا) أي [على]^(٤٨) تأثير الواقع^(٤٩) في الحوض في موضع الوقوع أو عدمه. (إذا غسل) المتوضئ (وجهه في حوض كبير) وهو العشر في العشر فصاعداً (فسقط من غسلته في الماء فرفع) الماء ثانياً (من موضع الوقوع قبل التحريك)، هل يجوز أم لا (قالوا على قول أبي يوسف^(٥٠) [رحمه الله تعالى]^(٥١) لا يجوز) [استعماله]^(٥٢) حتى يتحرك^(٥٣)؛ لأن عنده التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شائعاً في الماء فيصير مغلوباً، (ومشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى^(٥٤)) ، لكثرة وقوع مثله لأكثر الناس، (وعلى هذا الحكم القياس) أي

يقاس (ما إذا كان الرجال صفوفاً يتوضئون من حوض

كبير جاز) على قول مشايخ بخارى وعليه العمل. (وفي أجناس الناطفي^(٥٥) رحمه الله أن من اغتسل من حوض كبير فلآخر أن يتوضأ من ذلك المكان) بناءً على أن الحوض الكبير بمنزلة [الماء]^(٥٦) الجاري في استهلاك الماء المستعمل (١- أ) فيه بمجرد الاختلاط، (وليس لرجل أن يتوضأ أو يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة، والأصل فيه) أي في الجواز مع القرب من

مكان النجاسة وعدم الجواز (ما تقدم)، من أنها إن^(٥٧) كانت مرئية لايجوز أن يتوضأ إلا بعيداً عنها بقدر حوض صغير، (وإذا لم تكن) النجاسة (مرئية يجوز مطلقاً)، [أي]^(٥٨) على اختيار علماء بخارى^(٥٩). (وروي عن الفقيه أبي جعفر) الهندواني^(٦٠) رحمه الله (لو توضأ) المتوضئ (في أجمة القصب) أي في المقصبة وكانت في الماء [نجاسة]^(٦١)، (فإن كان الماء لا يخلص بعضه إلى بعض) لا اشتباك أصول القصب (لم يجز) وضوئه، لاستعمال الماء المستعمل (وان خلص) بعض الماء إلى بعض (جاز الوضوء [به]^(٦٢)) لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير، واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء [بالماء]^(٦٣)، وإنما يمنعه انتساج القرامي بعضها ببعض، (وكذا) الحكم (لو توضأ في ماء فيه زرع)^(٦٤) إن خلص بعضه إلى بعض جاز، وإلا فلا. (وكذا) الحكم أيضاً (لو توضأ في غدير وعلى) جميع (وجه الماء جفواره)، بجيم مفتوحة، فغين معجمة ساكنة، ثم زاي مضمومة، بعدها واو، وألف، وآخره راء مفتوحة، والهاء، التي تكتب بعدها إمارة فتحها، وهي كلمة فارسية معناها خرة الضفدع، ويقال له الطحلب وهو شيء أخضر يكون على وجه الماء، (فقد قيل إن كان) ذلك الطحلب (بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز) الوضوء [منه]^(٦٥)؛ لأن الماء يخلص بعضه إلى بعض من تحته، وإن كان لا يتحرك فهو راسب في الأرض فيكون مانعاً خلوص بعض الماء إلى بعض [من تحته]^(٦٦) فلا يجوز الوضوء، (وكذا) الحكم [أيضاً]^(٦٧) (إذا توضأ من حوض قد أنجم ماؤه والجمد) على وجه الماء (رقيقاً ينكسر بالتحريك يجوز الوضوء به، [و]^(٦٨) أما إذا كان الجمد كثيراً قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك)، أي بتحريك الماء (لايجوز) الوضوء؛ لأنه يمنع اتصال الماء [بالماء فهو]^(٦٩) بمنزلة الصخرة ونحوها، (وان كان [الجمد]^(٧٠) قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز [الوضوء]^(٧١))، والحوض إذا أنجم ماؤه فنقب في موضع منه)، [وكان]^(٧٢) الماء متصلاً به والثقب كحفيرة في أسفلها ماء (فوقعت فيه) أي في الثقب (نجاسة، أو ولغ فيه الكلب، أو توضأ به) أي بالماء الذي في أسفل الثقب (إنسان قال: نصير بن يحيى^(٧٣)، وأبو بكر الإسكافي^(٧٤)، رحمهم الله يتنجس الماء لكونه متصلاً بالجمد فلا يخلص بعضه إلى بعض فيكون وقوع النجاسة أو الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده، (وقال: عبد الله بن المبارك^(٧٥)، وأبو حفص الكبير البخاري^(٧٦)، رحمهم الله لا يتنجس إذا كان الماء تحت الجمد عشرًا في عشر، وإن كان) أي ولو كان الماء (متصلاً بالجمد) (٢، أ) لكونه عشرًا في عشر. (والفتوى على قول نصير، وأبي بكر [الإسكافي]^(٧٧))، رحمهم الله لما قلنا. (وأما إذا كان الماء) تحت الجمد (منفصلاً) عنه (فيجوز) الوضوء [به]^(٧٨)، ولا يفسد الماء لكونه عشرًا في عشر ولم ينفصل بقعة منه عن سائرته بخلاف الصورة الأولى فيجوز (بلا خلاف) بين المشايخ المذكورين، وعلى هذا التفصيل إذا كان الحوض مسقفاً، وفي السقف كوة فإن كان الماء متصلاً بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد، وإن كان منفصلاً لا يفسد ولذا قال: (وهو) أي الحوض المنجمد (كالحوض المسقف) في الخلاف والحكم والتفصيل، (وان ثقب الجمد فعلا الماء) [من الثقب]^(٧٩) فلا يخلو إما أن يعلو على وجه الجمد أو يعلو في الثقب كالماء في القدح، [فإن علا في الثقب]^(٨٠) [كالماء في



القدح^(٨١) (فولغ فيه الكلب) أو أصابته نجاسة أخرى (يتنجس عند عامة العلماء)، ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان مافي الثقب كغيره من الماء []^(٨٢) القليل، وإذا تنجس (فلم تزل نجاسته) أي فلا تزول (مالم يخرج []^(٨٣) ما في الثقب) أي ما كان فيه وقت التنجس (من الماء) على ما يأتي في حوض الحمام ونحوه، (ولو توضع) إنسان (من ثقب الجمد) المذكور (ولم تقع غسالته في الماء جاز وضوءه على كل حال) كبيراً كان الثقب أو صغيراً، (وان وقعت فيه وهو دون عشراً في عشر لايجوز) الوضوء، (ولو وقع) في الثقب المذكور (شاة أو غيرها فماتت إن كان الماء تحت الجمد عشرًا في عشر لايتنجس) لكثرتة ولا يتنجس مافي الثقب أيضاً ؛ لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل حتى لو علم أن الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه ؛ أو كان الواقع متنجساً [فإن] []^(٨٤) ما في الثقب يتنجس ؛ (وكذا إن كان الماء) تحت الجمد (أقل من عشراً في عشر يتنجس جميع الماء)، وأما إن علا الماء وانبسط على وجه الجمد وكان عشراً في عشر ولا ينحسر بالغرف لا يتنجس وإلا يتنجس، (ولو كان ماء الحوض عشرًا في عشر فتسفل) أي نزل (فصار سبعة في سبع) مثلاً (فوقعت النجاسة فيه يتنجس)؛ لان المعبر وقت الوقوع (فإن امتلأ بعد ذلك (صار نجساً أيضاً) كما كان لما قلنا؛ (وقيل لا يصير نجساً) والأول اصح . (حوض كبير جاف فيه نجاسات فامتلاً قيل هو نجس) لتنجس الماء شيئاً فشيئاً، (وقيل ليس بنجس) لكونه كبيراً (وبه) أي بعدم^(٨٥) التنجس (أخذ مشايخ بخارى . [كذا]^(٨٦) ذكره في الذخيرة)^(٨٧) . والمختار أن الماء إن دخل من مكان نجس أو اتصل بالنجاسة (٣، أ) شيئاً فشيئاً فهو نجس، وان دخل من مكان ظاهر واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرًا في عشر ثم اتصل بالنجاسة لاينجس [ماؤه]^(٨٨) . ذكره قاضي خان رحمه الله وغيره، (فان دخل الماء من جانب) حوض صغير قد يتنجس ماؤه، (ويخرج من جانب [آخر]^(٨٩) قال: أبو بكر) الأعمش^(٩٠)، رحمه الله (لا يظهر مالم يخرج مثل ماكان فيه ثلاث مرات)، فيكون ذلك غسلًا له (كالقصة) إذا تنجست فإنها تغسل ثلاث مرات، (وقال: غيره لا يظهر مالم يخرج مثل ماكان فيه) مرة واحدة، (وقال: أبو جعفر) الهذواني رحمه الله (يظهر بمجرد الدخول من جانب والخروج من جانب [آخر]^(٩١)، وإن لم يخرج مثل ما) كان (في الحوض وهو) أي قول أبي جعفر رحمه الله (اختيار الصدر الشهيد رحمه الله)^(٩٢)؛ لأنه يصير جارياً ؛ والجاري لايتنجس مالم يتغير بالنجاسة. (حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب [آخر]^(٩٤) لو توضع فيه إنسان) [و] []^(٩٥) وقعت غسالته فيه، (إن كان الحوض أربعًا في أربع فما دونه يجوز الوضوء)؛ لان الظاهر إن الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري (وان كان [الحوض]^(٩٦) أكبر^(٩٧) من ذلك) أي من أربع في أربع (لايجوز)؛ لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيتكرر استعماله فلا يجوز، (إلا أن يتوضأ في موضع الدخول أو) في موضع (الخروج)؛ لأنه جار (وكذا عين الماء إن^(٩٨) كان وسعها خمساً في خمس وكان الماء يخرج منها) أي من ينبوعها (إن كان [الماء يتحرك]^(٩٩)) حركة ظاهرة، (من جانبه) أي من جانب ينبوع فنذكر العين باعتبارها، (وهو) أي الماء [الجاري]^(١٠٠) (يستعين بالحركة على الخروج) من منفذ العين (يجوز) الوضوء فيها؛ لان الظاهر أن



الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع، وإن لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها، (وقال: القاضي الإمام: فخر الدين) [أي قاضي] (١٠١) [خان] (١٠٢) رحمه الله في هذه الصورة والتي قبلها، (الأصح أن هذا التقدير غير لازم)، وإنما الاعتماد على المعنى فينظر فيه (إن خرج الماء المستعمل) أي إن علم خروجه (من) (١٠٣) ساعته لكثرتة، أي لكثرة الماء وقوته؛ (يجوز) الوضوء في الحوض والعين، (وإلا) أي وإن لم يعلم خروج الماء المستعمل (فلا) [١٠٤] يجوز [حتى يعلم خروج الملقى أو غيره، ويجوز] (١٠٥) التوضؤ بالثلج إذا كان ذاتياً (بحيث يتقاطر على العضو) [١٠٦]؛ لأنه ماء مطلق (ولا يتيمم) إذا قدر على استعماله كذلك، (وإلا) أي وإن لم يكن ذاتياً ولم يتقاطر على العضو عند ذلك (يتيمم) ، ولا يجزيه إمراره على العضو من غير [أن] (١٠٧) (أ، ع) يتقاطر؛ لأنه ليس بماء وحكم البرد والجمد كحكم الثلج. (حوض صغير كروي) أي حفر (رجل منه نهراً وأجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ) ذلك الرجل أو غيره من ذلك النهر (جاز) وضوءه؛ لأنه توضأ من ماء جار؛ (وإن اجتمع ذلك الماء) الذي أجراه (في موضع وكري رجل منه) أي من ذلك الموضع (نهراً فأجرى الماء فيه فتوضأ منه) ثم وثم (جاز وضوء الكل إذا كان) بين المكانين (مسافة وإن قلت) (١٠٨) أي ولو كانت المسافة قليلة (نكره في المحيط) ومقدار تلك المسافة أن لا يسقط الماء المستعمل [من الأعضاء] (١٠٩)، [إن سقط في الماء] (١١٠) إلا في موضع الجريان. (وفي نوادر [أبي] (١١١) المعلى عن أبي يوسف رحمهم الله ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري) في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر أثرها (حتى إذا أدخل رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده) أي مراد أبي يوسف رحمه الله بهذا القول (حالة مخصوصة وهو) أي تلك الحالة ، وإنما ذكر باعتبار المعنى أي الحال، (أما إذا كان الماء يجري من الأنبوب إلى حوض الحمام ، والناس يغتربون منه غرفاً متداركاً) بكسر الزاء أي متلاحقاً يلحق بعضه بعضاً ، وهذا هو اختيار قاضي خان رحمه الله في الفتاوى (١١٢). حتى لو كان الماء ساكناً أو (١١٣) كانوا يغتربون، ولا يجري من الأنبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد (ومنهم) أي من المتأخرين (من قال: هو) أي ماء الحمام (عنده) أي عند أبي يوسف رحمه الله (بمنزلة الماء الجاري على كل حال) سواء تدارك (١١٤) الاغتراف مع دخول الماء من الأنبوب أولاً، (لأجل الضرورة ألا يرى أن الحوض الكبير الحق بالماء الجاري) [١١٥] على كل حال (لأجل الضرورة)، وفيه نظر ذكرناه في الشرح، (ولو أدخل الجنب أو المحدث يده في حوض) الحمام (لطلب القصعة)، أي بلانية رفع الحدث (وليس على يده نجاسة حقيقة، يتنجس ماء الحوض عند أبي حنيفة رحمه الله) (١١٦) (١١٧) على رواية كون الماء المستعمل نجساً؛ لأن ماء الحوض صار مستعملاً بزوال الحدث عن يده؛ (وعندهما) (١١٨) الماء طاهر ومطهر)؛ لأنه لم يصير مستعملاً عندهما والمذكور في الفتاوى [من] (١١٩) [أن] (١٢٠) إدخال (١٢١) الجنب أو المحدث يده في الإناء للاغتراف، أو لرفع الكوز لا يصير به الماء مستعملاً للضرورة، ولم يذكروا خلافاً وهو الأصح (١٢٢). (ولو أدخل الكفار أو الصبيان أيديهم في) (١٢٣) الماء لا يتنجس، إذا لم يكن على أيديهم نجاسة حقيقية) هذا في الصبيان مسلم؛ لأنهم



ليس عليهم حدث؛ وأما [في] (١٢٤) الكفار ففي أيديهم حدث (٥، أ) [لا] (١٢٥) يزول بالإدخال فلا فرق [بين الكافر والمسلم] (١٢٦). وقد حققناه في الشرح (ولو أدخل الصبي يده في الإناء) إن علم أنها ظاهرة بان كان معه من يراقبه (جاز) التوضؤ (١٢٧) بذلك الماء، (وان علم أن فيها نجاسة لم يجز، وان حصل الشك لا يتوضأ به استحساناً) أي لأجل التنزه والاحتياط (ولو توضأ به جاز) (١٢٨)؛ لأنه لا يتنجس بالشك، (حوض الحمام إذا تنجس يظهر إذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة) [وقد] (١٢٩) تقدم الكلام [عليه] (١٣٠) في مثله، وهو الحوض الصغير وان المختار انه يظهر بمجرد ما يدخل الماء من الأنبوب ويفيض من الحوض؛ لأنه صار جارياً؛ (ولو أدخل) المتوضئ (رأسه في الإناء بنية المسح أو)، ادخل (خفيه) فيه بنيته (يجوز) المسح (بالاتفاق) والمشهور عن محمد رحمه الله إنه لا يجوز (و) لكن (لا يصير الماء مستعملاً عند أبي يوسف رحمه الله) خلافاً لمحمد رحمه الله وتحقيقه في الشرح (١٣١). (٦، أ).

الهوامش

(١) ينظر: معجم المؤلفين، ٢٤٩/١١؛ لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق ١٣٧٦هـ؛ وينظر: العقود



- للؤلؤية ٣٦٨/١، للشيخ علي بن الحسن الخزرجي ، مطبعة الهلال بالفاجلة مصر سنة ١٣٢٩هـ.
- (٢) نسبة الى كاشغر : وهي مدينة في وسط بلاد الترك أهلها مسلمون ، ، ينظر : معجم البلدان ٤٣٠/٤ لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي البغدادي توفي سنة (٦٢٦هـ) مطبعة السعادة بمصر
- (٣) ينظر: العقود اللؤلؤية ٣٦٨/١، وينظر: الاعلام للزركلي ٢٦١/٧ ، طابيروت ١٩٨٤م.
- (٤) ينظر: معجم المؤلفين ٢٤٩/١١، وينظر: الطبقات السنوية في تراجم الحنفية : ٢٤١/١، لتقي الدين عبد القادر الحنفي ، مطبعة الاهرام ١٩٧٠م.
- (٥) ينظر: العقود اللؤلؤية ٣٦٨/١، بغية الوعاة ٢٣٠/١، للحافظ : جلال الدين السيوطي المكتبة العصرية ، بيروت .
- (٦) تعز بالفتح ثم بالكسر ، والزاي مشددة : قلعة من قلاع اليمن المشهورات ، ينظر : معجم البلدان ٣٤/٢.
- (٧) موزع بفتح الزاي : موضع باليمن وهو المنزل السادس لحاج عدن قال ابن الحائك ، فمن مدن اليمن موزع ينظر : معجم البلدان ٥ / ٢٢١.
- (٨) ينظر : العقود اللؤلؤية ٣٦٨/١ ، بغية الوعاة ٢٣٠/١ الاعلام للزركلي ٢٦١/٧ .
- (٩) ينظر العقود اللؤلؤية ١٣٦٨/١ ، والاعلام للزركلي ٢٦١/٧ ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٤م.
- (١٠) ينظر : كشف الظنون ، ٢ / ١٨٨٧ للعالم الفاضل مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وللكتاب نسخ كثيرة منها نسخة في دارالدولة العراقية للمخطوطات تحت رقم (٣٧٢٥) .
- (١١) ينظر: كشف الظنون ١٦٠٣/٢ .
- (١٢) ينظر: هدية العارفين / ١٤٠ الاسماعيل باشا البغدادي منشورات مكتبة المثنى بغداد _ استانبول ١٩٥٥م.
- (١٣) ينظر: هدية العارفين ٣١٢/٦ .
- (١٤) ينظر : كشف الظنون ٢ / ٣١٢ .
- (١٥) ويقال قسطنطينية، باسقاط ياء النسبة ؛ كان اسمها بزنطية وعندما ملكها القسطنطين الأكبر سماها قسطنطينية ، واسمها اليوم اسطنبول ، ينظر : معجم البلدان ، ٤ / ٣٤٧ .
- (١٦) ينظر : التاج المكلل من جواهر الطرازالأول ص ٣٩١ ، للسيد أبي الطيب الحسيني البخاري ؛ وينظر : شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد ٣٠٨/٨ .
- (١٧) ينظر : الشقائق النعمانية ، لطاش كبرى زاده ٢ / ٢٥٩ ؛ وينظر : الطبقات السنوية ٢٥٦/١ .
- (١٨) ينظر: الشقائق النعمانية ٢ / ٢٩٥، وينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١٨١٤/٢
- (١٩) ينظر : الطبقات السنوية ٢٥٦/١ .
- (٢٠) ينظر : هدية العارفين ٥ / ٧٤٦، وينظر :كشف الظنون ٢ / ١٤ ، وينظر: شذرات الذهب في اخبار من ذهب ٨ / ٣٠٨ .
- (٢١) ينظر : الشقائق النعمانية ٢ / ٢٩٥ ، وينظر : الطبقات السنوية ٢٥٦/١ .
- (٢٢) ينظر: الطبقات السنوية ٢٥٦/١ .
- (٢٣) منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع ، ونسخه كثيرة جداً متوفرة في اغلب المكتبات العامة
- (٢٤) منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع ، ونسخه كثيرة جداً متوفرة في اغلب المكتبات العامة
- (٢٥) مطبوع ونسخة متوفرة في بعض المكتبات ، نسخة منها في مكتبة الأوقاف برقم (١٢١٨٠)



- (٢٦) ينظر: كشف الظنون ١٨١٤/٢.
- (٢٧) ينظر: الطبقات السنية ٢٧/١.
- (٢٨) ينظر: هدية العارفين ٢٧/١.
- (٢٩) ينظر: معجم المؤلفين ٨٠/١.
- (٣٠) ينظر: التاج المكلل ٣٩١، وينظر: هدية العارفين ٢٧/١.
- (٣١) ينظر: كشف الظنون ١٨١٤/٢ نسخة في مكتبة الأوقاف تحت رقم (٤٠٤٣).
- (٣٢) ينظر: الطبقات السنية ٢٥٦/١.
- (٣٣) إي عند الأحناف.
- (٣٤) في (ب) إن.
- (٣٥) الإمام مالك: هو مالك بن انس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني الإمام الحافظ: فقيه الأمة إمام دار الهجرة ولد سنة ٩٣ هـ، وتوفي سنة ١٧٩ هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٠٧/١، توفي سنة ٧٤٨ هـ،
- مصور بالأوفسيت عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- (٣٦) الإمام الشافعي: هو أبو عبد الله محمد بن ادريس ابن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه نسبة الشافعية، توفي بصر سنة ٢٠٤ هـ، ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، ٥٦/٢ للحافظ: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي توفي سنة ٤٦٣ هـ، دار الكتب العربية بيروت، وينظر: وفيات الأعيان ١٩٥/٤، لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ولد سنة ٦٠٨ هـ، وتوفي سنة ٦٨١ هـ، بيروت - لبنان.
- (٣٧) هو أبو عبد الله احمد بن حنبل الشيباني الوائلي إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة، أصله من مرو ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ، فنشأ منكباً على طلب العلم وسافر أسفارا كثيرة في طلبه، له عدة تصانيف أشهرها المسند الذي يحتوي على ثلاثين ألف حديث، توفي سنة ٤٣٠ هـ ينظر: تاريخ بغداد ٤١٢/٤.
- (٣٨) ينظر: المحيط البرهاني، ٨٧/١، وينظر: المغني لابن قدامه ٥٢/١، للمؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبي محمد الناشر: دار الفكر بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥ عدد الأجزاء: ١٠.
- (٣٩) ما بين المعقوفين ساقط من (ب؛ ج).
- (٤٠) ما بين المعقوفين ساقط من (ب؛ ج).
- (٤١) في (ج) وان.
- (٤٢) إي غنية المتملي في شرح منية المصلي للمؤلف نفسه.
- (٤٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ب).
- (٤٤) مشايخ بخارى مثل: أبي بكر محمد بن الحسن بن منصور النسفي، وأبي بكر محمد بن عبد الله بن فاعل السرخكتي، وأبي بكر محمد بن علي الحلواني، ينظر: التحبير في المعجم الكبير المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي أبو سعد المتوفى: ٥٦٢ هـ، المحقق: منيرة ناجي سالم الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٩٥ هـ -



١٩٧٥م عدد الأجزاء : ٢

- (٤٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (٤٦) في (ج) كالجاري.
- (٤٧) ينظر : المحيط البرهاني، ٩٢/١.
- (٤٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٤٩) في (ب) الواقعة.
- (٥٠) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد صاحب أبي حنيفة ، هو أول من أطلق عليه قاضي القضاة ، توفي ببغداد سنة ١٨٣ هـ ، ينظر : الفهرست لأبن النديم ٢٠٣ ، وينظر : تأريخ بغداد ١٤ / ٢٤٢ ،
- (٥١) ما بين المعقوفين ساقط من (ب،ج).
- (٥٢) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٥٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ،ب).
- (٥٤) ينظر: المحيط البرهاني، ٩٣/١.
- (٥٥) الأجناس في الفقه الحنفي لمؤلفه أبي العباس أحمد بن محمد الناطفي الحنفي توفي سنة ٤٤٦ هـ والكتاب مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، تحت رقم (٣٦٣٤) مجاميع .
- (٥٦) ما بين المعقوفين ساقط من (ب؛ج).
- (٥٧) في (أ) إذا.
- (٥٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ب).
- (٥٩) ينظر: المحيط البرهاني، ٩٢/١.
- (٦٠) محمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر الهندواني البلخي الحنفي يقال له لكماه في الفقه أبو حنيفة الصغير يروى عن محمد بن عقيل وغيره وتفقه على أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد وأخذ عنه جماعة عاش اثنتين وستين سنة وكان من الأعلام توفي ببخارى في ذي الحجة سنة ٣٦٢ هـ. ينظر: تاج التراجم ٢١/١.
- (٦١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ ؛ ج) .
- (٦٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ب ؛ ج) .
- (٦٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٦٤) في (ج) لو توضأ في الماء الذي فيه زرع .
- (٦٥) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٦٦) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٦٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (٦٨) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).
- (٦٩) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٧٠) ما بين المعقوفين ساقط من (ب ؛ ج) .
- (٧١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٧٢) في (ب) فبقي.



- (٧٣) نصير بن يحيى البلخي، أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن الشيباني توفي سنة ٢٦٨ هـ، ينظر: الفوائد البهية ١٧٦.
- (٧٤) محمد بن محمد بن أحمد بن مالك أبو بكر الإسكافي بكسر الهمزة نسبة إلى إسكاف بني جنيد ناحية ببغداد ثقة مأمون نبيل، ولد سنة ثلاث وستين ومائتين، توفي بإسكاف في ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ١/٣٨١ للمؤلف: ابن الجزري.
- (٧٥) عبد الله بن المبارك: يكنى أبا عبد الرحمن كان أبوه تركيا عند رجل من التجار من بني حنظلة و كانت أمه تركية خوارزمية ولد سنة ثمانين وعشرة ومائة وقيل تسع عشرة، وتوفي بهيت لثلاث عشرة خلت من رمضان سنة إحدى وثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة. ينظر: صفوة الصفوة، ٤/١٣٤، لابن الجوزي وهو: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي عدد الأجزاء: ٤.
- (٧٦) أبو حفص الكبير: هو أحمد بن حفص أبو حفص الكبير أخذ الفقه عن محمد بن الحسن الشيباني وعن شمس الأئمة الحلواني، توفي سنة ٢٤٦ هـ. ينظر: الفوائد البهية ١٨/١٩، وينظر الجواهر المضينة، ١/٦٧.
- (٧٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ب).
- (٧٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ج).
- (٧٩) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٨٠) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (٨١) ما بين المعقوفين ساقط من (ب؛ ج).
- (٨٢) [الذي] زيادة في (ج).
- (٨٣) [مثله] زيادة في (ج).
- (٨٤) [الذي] زيادة في (ج).
- (٨٥) ينظر: المحيط البرهاني ١/٩٦.
- (٨٦) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
- (٨٧) ينظر: المحيط البرهاني، ١/٩٥.
- (٨٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ب).
- (٨٩) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (٩٠) هو ابو بكر محمد بن أبي سعيد محمد بن عبد الله تفرقه على ابي بكر الإسكافي وتفقه عليه ولده عبد الله وابو جعفر الهندواني. ينظر طبقات الحنفية، ٢/٢٤٦.
- (٩١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ج).
- (٩٢) الصدر الشهيد: هو عمر بن عبد العزيز بن مازن أبو حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد قتل سنة ٥٣٦ هـ. له الفتاوى الكبرى والصغرى شرح أدب القاضي شرح الجامع الصغير، وله الواقعات والمنتقى، ينظر: مفتاح السعادة ٢/٢٧٧، وينظر: الطبقات السنوية، ١/٤٢٩.
- (٩٣) ينظر: المحيط البرهاني، ١/٩٨.
- (٩٤) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ج).
- (٩٥) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ج).
- (٩٦) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
- (٩٧) في (أ؛ ج) أكثر.
- (٩٨) في (ب؛ ج) إذا.
- (٩٩) في (ب؛ ج) يتحرك الماء.
- (١٠٠) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ج).
- (١٠١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ؛ ج).



- (١٠٢) مابين المعقوفين ساقط من (أ).
(١٠٣) في (أ) عن .
(١٠٤) [و] زيادة في (ب؛ج).
(١٠٥) مابين المعقوفين ساقط من (أ؛ب).
(١٠٦) مابين المعقوفين زيادة في (أ؛ب).
(١٠٧) مابين المعقوفين ساقط من (أ؛ج).
(١٠٨) ينظر: المحيط البرهاني، ج١، ص٩٩.
(١٠٩) مابين المعقوفين ساقط من (أ؛ب).
(١١٠) مابين المعقوفين ساقط من (ب؛ج).
(١١١) مابين المعقوفين ساقط من (ج).
(١١٢) ينظر: بدائع الصنائع، ٣٢١/١.
(١١٣) في (ب؛ج) و .
(١١٤) في (ج) تداركه .
(١١٥) [ظاهر] زيادة في (ب).
(١١٦) هو النعمان بن ثابت زوطي التميمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة صاحب المذهب الحنفي، ولد سنة ٨٠هـ، توفي سنة ١٥٠هـ، ينظر: سير اعلام النبلاء ٣٩٠/٦ للإمام شمس الدين محمد بن احمد الذهبي: توفي سنة ٧٤٨هـ.
(١١٧) ينظر: المحيط البرهاني، ١٣٣/١/١٣٤/١٣٥.
(١١٨) أبو يوسف ومحمد .
(١١٩) مابين المعقوفين ساقط من (ب؛ج).
(١٢٠) مابين المعقوفين ساقط من (أ).
(١٢١) في (أ؛ب) ادخل .
(١٢٢) ينظر: المحيط البرهاني، ١٣٣/١/١٣٤/١٣٥.
(١٢٣) في (أ) إلى .
(١٢٤) مابين المعقوفين ساقط من (أ؛ج).
(١٢٥) مابين المعقوفين ساقط من (أ).
(١٢٦) مابين المعقوفين ساقط من (ب؛ج).
(١٢٧) في (ب) الوضوء .
(١٢٨) ينظر: المبسوط للسرخسي، ٢٤٩/١.
(١٢٩) مابين المعقوفين ساقط من (ج).
(١٣٠) مابين المعقوفين ساقط من (أ؛ج).
(١٣١) ينظر: المحيط البرهاني، ١٣٦/١.

المصادر والمراجع



- ١- الأعلام للزركلي، طابروت ١٩٨٤م.
- ٢- بغية الوعاة، للحافظ: جلال الدين السيوطي المكتبة العصرية، بيروت.
- ٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للعلامة الفقيه: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، توفي سنة ٥٨٧هـ، الناشر زكريا علي يوسف، مطبعة المطبعة الإمام، ١٣ شارع قرقول المنشية بالقلعة بمصر.
- ٤- تاريخ بغداد للحافظ: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي توفي سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العربية بيروت.
- ٥- التحبير في المعجم الكبير المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي أبوسعده المتوفى: ٥٦٢ هـ، المحقق: منيرة ناجي سالم الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م عدد الأجزاء: ٢.
- ٦- تذكرة الحفاظ للذهبي، توفي سنة ٧٤٨ هـ، مصور بالأوفسيت عن طبعة دائرة المعارف العثمانية إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٧- تاج التراجم، لقاسم بن قلوبغا الحنفي، توفي سنة (٨٧٩هـ) مكتبة المثنى بغداد، ١٩٦٦ م.
- ٨- التاج المكلل من جواهر الطراز الأول، للسيد أبي الطيب الحسيني البخاري.
- ٩- الجواهر المضيئة، للإمام: محيي الدين القرشي الحنفي ط ١، مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.
- ١٠- سير اعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن احمد الذهبي: توفي سنة ٧٤٨هـ.
- ١١- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد ٣٠٨/٨.
- ١٢- الشقائق النعمانية، لطاش كبرى زاده
- ١٣- صفوة الصفوة، لابن الجوزي وهو: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة الثانية، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي، ١٣٩٩ - ١٩٧٩، عدد الأجزاء: ٤،
- ١٤- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين عبد القادر الحنفي، مطبعة الأهرام ١٩٧٠م.



- ١٥- العقود اللؤلؤية، للشيخ علي بن الحسن الخزرجي ، مطبعة الهلال بالفاجلة مصر سنة ١٣٢٩هـ.
- ١٦- غاية النهاية في طبقات القراء ، للمؤلف : ابن الجزري .
- ١٧- الفوائد البهية للكنوي ، للإمام : محمد عبد الحي اللكنوي ، توفي سنة ١٣٠٤ هـ ، مكتبة ندوة المعارف - الهند ١٩٦٧ م .
- ١٨- كشف الظنون، للعالم الفاضل مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وللكتاب نسخ كثيرة منها
نسخة في دار الدولة العراقية للمخطوطات تحت رقم (٣٧٢٥) .
- ١٩- معجم المؤلفين؛ لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى ، دمشق ١٣٧٦هـ.
- ٢٠- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة للمؤلف : محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت عدد الأجزاء : ٢ .
- ٢١- المبسوط للسرخسي ، لمؤلفه شمس الدين السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ٢٢- المحيط البرهاني في الفقه الحنفي لمؤلفه : برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة البجاري الحنفي توفي سنة (٦١٦هـ).
- ٢٣- معجم البلدان. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي البغدادي توفي سنة (٦٢٦هـ) مطبعة السعادة بمصر .
- ٢٤- المغني لابن قدامه، للمؤلف : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد الناشر: دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ عدد الأجزاء : ١٠ .
- ٢٥- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي منشورات مكتبة المثنى بغداد - استانبول ١٩٥٥م.
- ٢٦- وفيات الأعيان، لأبي العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ولد سنة ٦٠٨هـ ، وتوفي سنة ٦٨١هـ ، بيروت - لبنان .